

المركزي في عدن يضع شركات الصرافة تحت الرقابة المالية

بقطاع الرقابة على البنوك وشؤون الصرافة الذي يحظى بعناية كبيرة". وأضاف "تهدف الخطوة إلى الارتقاء بنشاط الصرافة والمؤسسات العاملة في القطاع وتطوير ادائه ورفع كفاءته ومستوى انضباطه والحد من المخاطر الداخلية وتقديم تقرير بنشاط الضعف والإسهام في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي".

- قواعد جديدة لتنظيم نشاط الصرافة
- تشديد عملية منح التراخيص لمن يريدون مزاوله الصرافة
 - تقديم دراسات جدوى وموازنات تقديرية لمدة 3 سنوات معدة من مكتب محاسب قانوني معتمد
 - تحديد مواصفات فنية يجب أن تتوفر في الأنظمة المحاسبية للصرافيين
 - إلزام الصرافيين بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية
 - إلزام شركات الصرافة بتدقيق حساباتها من قبل محاسبين قانونيين معتمدين

وتضمنت اللائحة الجديدة، تحديد شروط وضوابط مشددة على عملية منح تراخيص الصرافة الجديد، حيث اشترطت على توفر عدد من شروط الأهلية العامة في مقدم الطلب، وتقديم دراسات جدوى اقتصادية وموازنات تقديرية لمدة ثلاث سنوات معدة من مكتب محاسب قانوني معتمد.

وإضافة إلى ذلك، طالب بتحديد المواصفات والخصائص الفنية التي يجب أن تتوفر في الأنظمة المحاسبية للصرافيين والتي من شأنها ضمان سلامة وديقة البيانات والتقارير المالية الصادرة، وتوفير موثوقية أكبر فيما يصدر عنها من بيانات. كما ألزمت اللائحة، الصرافيين بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، إضافة إلى إلزام كافة شركات الصرافة دون استثناء بتدقيق حساباتها من قبل محاسبين قانونيين معتمدين من ضمن قائمة ستعتمد لدى البنك المركزي.

عدن - استكملت الحكومة اليمنية اليمنية خطواتها باتجاه السيطرة على انهيار العملة المحلية بوضع شركات الصرافة التي تعمل في مناطق سيطرتها تحت الرقابة القانونية وفق معايير تضبط نشاطها بشفافية وبشكل يعود بالنفع على الاقتصاد المنهار.

ويسعى البنك المركزي اليمني ومقره الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن إلى اتخاذ إجراءات مشددة تجاه شركات الصرافة، والذي سيتم إلزامها بالامتثال لكافة المتطلبات القانونية لمزاولة نشاطها وتخضع كل عملياتها للفحص والتدقيق وفق خطط والبيانات تفتيش متقدمة، وعبر فريق من الموظفين المتميزين الذين تم ضمهم مؤخراً للعمل في البنك المركزي. وذكرت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) أن البنك المركزي الأربعة، أقر لائحة جديدة خاصة بتنظيم أعمال الصرافة في محافظات البلاد تتضمن حزمة من الضوابط والإجراءات التي "ستؤدي إلى معالجة بعض أوجه القصور والاختلالات".

ويأتي هذا القرار بالتزامن مع دخول كافة منشآت وشركات الصرافة وشبكات التحويل المالي المحلية في إضراب شامل بعد دعوة جمعية الصرافيين اليمنيين فرع عدن مساء الثلاثاء الماضي للقيام بهذه الخطوة احتجاجاً على تدهور الوضع الاقتصادي وتدهور سعر الريال.

وتراجعت أسعار الصرف في مناطق سيطرة الحكومة مؤخراً حيث وصل سعر صرف الدولار الواحد إلى نحو 1015 ريالاً للمرة الأولى في تاريخ البلد، فيما يتم تداول سعر الدولار الواحد في مناطق سيطرة الحوثيين عند حاجز 600 ريال. وخسر الريال أكثر من ثلاثة أرباع قيمته مقابل الدولار منذ اندلاع الحرب بين الحكومة الشرعية والحوثيين مطلع 2015، وتسبب في زيادات حادة لأسعار أرهقت شريحة كبيرة من المواطنين لدرجة أن البنك الدولي أشار في الكثير من تقاريره أن أكثر من 80 من السكان مهددون بالجوع.

وقال المركزي في بيان إن "الإجراءات تأتي في سياق اهتمام البنك المركزي



التعامل بالعملة المشفرة محفوف بالمخاطر

الوافدون في الإمارات يترقبون بدء التحويل بالعملة الرقمية

المخاطر من تقلبات العملة عائق أمام انتشار التجربة

الرقمية قبل أن تترسخ العملة المشفرة في الإمارات". ووفقاً للإرقام الصادرة عن شرطة دبي، فقد سلك إمارات دبي ما يقرب من 22 مليون دولار في عمليات الاحتياط بالعملة المشفرة، حتى الآن هذا العام. ويؤكد كوروفيليا، الذي تقدم

شركته المشورة للزبائن في دبي بشأن لوائح التكنولوجيا المالية، أن الأجيال الشابة ستكون أول من يتعلم كيفية استخدام العملات المشفرة بشكل أكثر أماناً.

وقال لتومسون رويترز "سيحدث هذا التغيير نفسه مع العمال المهاجرين، لكنه لن يحدث بنفس السرعة"، وأيضاً هذه الفئة السكانية بانها أكثر حذراً في ما يتعلق بأموالها.



باسل العسكري
العمال الأجانب ليسوا قادرين على اجتياز متطلبات الامتثال
جورج كوروفيليا
لا تزال هناك حاجة إلى لوائح أخرى بشأن الأصول المشفرة

وأضاف "سيحدث هذا في السنوات الخمس إلى العشر القادمة". وأشار إلى أن جزءاً من ذلك يرجع إلى أحد المخاطر التي لا تستطيع الإمارات التخفيف منها، وهو تقلب العملات الرقمية. وعلى سبيل المثال، شهدت البيتكوين أحد أكثر التقلبات شدة منذ مايو 2021، حيث ارتفعت بشكل مطرد قبل أن تفقد 35 في المئة من قيمتها.

وقال كوروفيليا "لنفتقر أن شخصاً ما استثمر كل مخراته في البيتكوين اليوم. لا يستطيع أحد أن يضمن أن لها تنهار غداً. لا يوجد منظم لذلك". ويمكن أن تكون مثل هذه الارتفاعات والانخفاضات كارثية لأي شخص يرسل مبالغ صغيرة في التحويلات. وأضر هذا التقلب بالفعل بإيما أوغودي، الكينية التي تبذل على أساسها على الشركات في صناعة الضيافة في دبي. وقالت أوغودي "أرى أنك تراهن بالمال. عليك أن تضع مبلغاً معيناً ثم تبيع ربما. لكن، إذا لم تبيع، فسيتعين عليك استثمار المزيد. وستخفي كل أموالك بعد ذلك".

وتقضي الشابة الكينية يوماً تقريبا كل شهر في الاتصال بمكاتب تحويل مختلفة للعثور على أفضل أسعار الصرف ورسوم التحويل، قبل الوقوف حتماً في طابور طويل لإرسال الأموال إلى أسرته في بلاده.

لكن بالنسبة إليها، ليست العملة المشفرة هي الحل. وقالت "إننا لا نثق فيها".

ينتظر الوافدون في الإمارات الضوء الأخضر من السلطات التنظيمية للسماح لهم بإجراء التحويلات المالية بالعملة الرقمية لتخفيف البعض من التكاليف العالية للرسوم والأوقات الطويلة للانتظار أمام مكاتب التحويل، على الرغم من أن الخبراء يرون أن الأمر يتطلب اعتماد لوائح أكثر متانة بشأن الأصول المشفرة لتفادي العمليات المشبوهة أو القرصنة.

من دولة الإمارات، مما يجعلها ثاني أكبر مرسل في العالم بعد الولايات المتحدة. وقال مركز الأبحاث العالمي إن "صناعة التحويلات تشكل حوالي 12 في المئة من ناتج الإمارات المحلي الإجمالي".

ويبدأ مسار الإمارات نحو رقمنة الصناعة في العام الماضي، عندما نصت هيئة الأوراق المالية والسلع التابعة لها على أن أي شخص يقدم أصول تشفير في الإمارات يجب أن يكون مرخصاً رسمياً وأن يمثل مجموعة من قوانين مكافحة غسل الأموال والأمن السيبراني وحماية البيانات.

وحسب الآن، تاهلت ست شركات بموجب اللوائح لإنشاء بورصات تشفير، ووصلت شركتان إلى المراحل الأولى من بدء التشغيل المباشر. وميدشاينز هي واحدة منها وهي منصة تداول الأصول المشفرة ومقرها أبو ظبي وتستعد لإطلاقها للتداول.

ومن الناحية الفنية، ستكون المنصة مفتوحة للجميع. وقال باسل العسكري وهو مؤسس شركة ميدشاينز المشارك ورئيسها التنفيذي "لا توجد عتبة للأرباح"، لكنه أقر بأن الوثائق التي يتعين على الزبائن تقديمها لتلبية اللوائح، بما في ذلك إثبات الإقامة والدخل والأصول، أعني أنه من المحتمل استبعاد العمال المهاجرين.

وقال العسكري إنه يأمل أن تصبح التحويلات ذات يوم سمة منتظمة لخدمات العملات الرقمية في الإمارات. وتابع "إذا كنت تتحدث عن التمويل والخدمات المصرفية لغير المتعاملين مع البنوك فهذا هو المكان الذي نريد أن نقود فيه التكنولوجيا".

وفي الوقت الحالي، سيقصر الوصول إلى العملات المشفرة في المنطقة بشكل أساسي على الشركات التجارية ومستثمري صناديق التحوط والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية. وقال العسكري "إنه لا يساعد العمال المهاجرين حقاً لأنهم قد لا يكونون قادرين على اجتياز متطلبات الامتثال من أجل فتح حسابات".

وتبدو مسألة حماية الأصول الرقمية في صلب الاهتمامات، حيث يقول خبراء إنها لا تزال عرضة للقرصنة والمخاطر وهو ما يفرض المزيد من اليقظة التكنولوجية. وقال جورج كوروفيليا الشريك في مؤسسة فوتيس الدولية للحمامة، إن "السلطات تحتاج إلى زيادة الوعي بين المستخدمين حول كيفية حماية أصولهم

ديبي - تقترب دبي وبقية الإمارات العربية المتحدة من فتح بورصات العملات المشفرة المخصصة، وهي خطوة يمكن أن تعزز الشمول المالي للملايين من المغتربين الذين يشكلون معظم القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط.

وينظر للعملات الرقمية باعتبارها أموال المستقبل، وهذا ما يدفع البنوك المركزية في معظم دول العالم إلى دراسة وتجربة إصدار العملات الرقمية الخاصة بها، وبالغالب خاضت دول تجارب فعلية في ذلك.

فباستخدام محافظ الإنترنت، يمكن للمهاجرين يوماً ما إرسال تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم برسوم أقل أو دون رسوم على الإطلاق وفي غضون دقائق، مع تخطي فترات الانتظار الطويلة في حرارة الخليج ورطوبته.

ومن بين هؤلاء راميش جيري، عامل مراب السيارات البالغ من العمر 24 عاماً، الذي ينتظر في كل شهر خارج مكتب تحويل الأموال في دبي لإرسال 600 دولار نقداً لوالديه وشقيقه في نيبال. ورغم أنه يعقت الروتين، الذي يكلفه ما يصل إلى سبعة دولارات في كل مرة ويمنعه من الاضطرار بما يكفي لتحقيق تطلعاته في أن يصبح صاحب مطعم، إلا أن هذا قد يتغير في الأسابيع المقبلة.

ويرى جيري، الذي كان يتعلم عن العملات المشفرة، أنه إلى جانب السرعة والادخار هناك إمكانية إضافية تتمثل في السماح له بتتبع موارده المالية بسهولة أكبر على هاتفه الذكي. ونسبت تومسون رويترز إلى جيري قوله "أمل أن يساعدني ذلك في معرفة ما يحدث لأموالي وأن أكون قادراً على الادخار لأنتي لا أستطيع ذلك الآن".

وحسب البنك الدولي، لم يكن لدى حوالي 1.7 مليار راشد حول العالم حسابات بنكية اعتباراً من عام 2017 أكثر من ربعهم في الهند وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش.

وكانت العديد من هذه البلدان من بين أكبر مرسلين للعمال المهاجرين إلى الخليج، حيث يعملون في البناء أو صناعة الضيافة أو العمل المنزلي لإرسال الأموال إلى عائلاتهم. وتشير البيانات الحكومية إلى أن ما يقرب من 80 في المئة من سكان الإمارات الذين يزيد عددهم عن 9 ملايين نسمة هم من الوافدين.

ووفقاً لشراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية (كنوماد)، فقد تم تحويل نحو 43 مليار دولار

126.4 مليار دولار صافي خسائر صناعة السفر العالمية

وتابع "أخفقت مليون وظيفة من القطاع وبلغت خسائر الصناعة للعام 126.4 مليار دولار، كما أقرت العديد من الحكومات بمساهمات الطيران الحاسمة وقدمت شريان الحياة المالي وأشكال الدعم الأخرى".



ويلى والش
تم إيقاف 66 في المئة من أسطول النقل الجوي في العالم

ويرى الاتحاد أن شركات الطيران تحتاج إلى دعم يتراوح بين نحو 70 و 80 مليار دولار لتجاوز أزمة فيروس كورونا، أو نصف ما تلقتة بالفعل من الحكومات مرة أخرى. وتظهر بيانات إيآتا انخفاض أعداد المسافرين حول العالم خلال العام 2020 بنسبة 60.2 في المئة بسبب تداعيات كورونا التي أضرت بقطاع السفر، حيث تراجع عددهم إلى 1.8 مليار مسافر في العام الماضي من 4.5 مليار مسافر في 2019.

وأفاد التقرير أن أرقام الأداء للعام الماضي توضح الأضرار المدمرة على النقل الجوي العالمي خلال تلك السنة من أزمة فيروس كورونا.

كما رصد انخفاض الطلب على السفر الجوي على مستوى الصناعة الذي يقاس بالإيرادات والمسافة التي يقطعها الركاب بنسبة 65.9 في المئة على أساس سنوي. وانخفض الطلب الدولي على الركاب بنسبة 75.6 في المئة في 2020 مقارنة بالعام السابق، فيما تراجع الطلب المحلي بنسبة 48.8 في المئة. وانخفض التنقل الجوي بأكثر من النصف، مع تراجع عدد المسارات التي تربط المطارات بشكل كبير في بداية الأزمة بنسبة 60 في المئة.

باريس - كشفت بيانات حديثة نشرها الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) الأربعاء عن مدى تضرر صناعة السفر العالمية من تداعيات الإغلاق الاقتصادي بسبب كورونا رغم التفاؤل بعودتها إلى سالف نشاطها مع المضي قدماً في حملات التطعيم.

وذكر إيآتا الذي يتخذ من باريس مقراً له في تقرير أن صافي الخسائر تجاوزت المئة مليار دولار بنهاية العام الماضي فيما تراجع إجمالي إيرادات الركاب في الصناعة بنسبة 69 في المئة إلى 189 مليار دولار.

وقال المدير العام للاتحاد ويلي والش إن "2020 كان عاماً نزع جميعاً في نسبائه لكن تحليل إحصائيات الأداء للعام يكشف قصة مذهلة من المنابر في خضم الأزمة منذ أبريل من العام الماضي".

وأوضح والش أنه تم إيقاف نحو 66 في المئة من أسطول النقل الجوي التجاري في العالم، حيث أغلقت الحكومات الحدود أو فرضت الحجر الصحي الصارم.



نهاية الأزمة لا تبدو وشيكة